

وقال ابو يوسف بتضعيف عليه تغير العبادة والكفر ووجب الامام الخراج لانه  
لم يشرع الا بوصف العبادة والكفر بتاثيره والتضعيف ثبت بالاجماع على خلاف  
القياس في بنى تغلب فلا يقاس عليه ومؤنة في معنى العقوبة فالخراج  
لأن المؤنة فيرأ باعتبار الاصل وهي الارض والعقوبة فيم باعتبار الوصف وهو  
التمكن من الارض ولذا لم يصرح ابتداءه على المسلم كمن صرح بقاؤه عليه حتى  
لو اشترى ارض خراج كان عليه الخراج الا بشرط ان جهته المؤنة فيه راجحة  
والمؤمن اهل المؤمنة وحق قائم بنفسه اي ثابت بذاته من غير  
ان يتعلقه بذم بعد يؤديه بطريق الطاعة كخس القنائم والمعادن  
فان الجهاد حق الله تعالى اعزاز الدين وعلو الكلمة فالمصاب به كلمة  
حق الله تعالى لان جعل اربعة انجاس للفاعلين امتنا واستبقى  
النخس حق الله تعالى لاحقا لرضا اذ وطاعة وكذا المعادن ما  
الواجد عند الحاجة وحقوق العباد كبدل المتلفات والمفوضات  
وغيرها كالديات وملك المبيع والتمني وملك النكاح وهذه الحقوق  
كلها حق الله اولعبده تنقسم الى اصل وخلف فالايمان اصل التصديق  
زاد في التوضيح والقران بناه على انه كمن وظاهر الكتاب انه شرط الاجراء  
الاحكام ثم الاقرار صارا اصلا مستبلا خلفا عن التصديق في احكام  
الدينا

الدينا اي صار الاقرار المجرد قائم مقام الاصل في احكام الدنيا فترتب  
عليه الاحكام كما في الاقرار على الاسلام فان اقراره قائم مقام مجموع  
التصديقات والاقرار وقد مرنا في بحث الراي السنة انه مخصوص  
بالحنبي ثم صار اداء احد الايوين اي ايمانهم في حق الصغير  
خلفا عن ما فهم اي الصغير حتى يجعل مسلما باسلام تبع له نظر الله  
ثم صار بتبعية اهل الدار خلفا عن تبعية احد الايوين في اثبات  
الاسلام واذا لم توجد تبعية اهل الدار صارت تبعية الفاعلين  
خلفا مثلا اذ اسبى صبي فان اسلم فهو يفس مع كونه عاقلا فهو  
الاصل والا فان اسلم احد الايوين فهو يفس له والا فان خرج الى دار  
الاسلام فهو مسلم بتبعية الدار وان لم يخرج بل قسم او بيع في سباه  
في الاسلام فلومات يصلح عليه ويدفن في مقابر المسلمين ثم التحقيق  
ان عند عدم الايوين ليست التبعية خلفا عن اداء احد الايوين  
بل هي اداء البص كما بن الميت خلفا في الميراث وعند عدمه  
يكون ابن الابن خلفا عن الميت لا عن ابنه لئلا يلزم الخلف  
خلف فيكون الشيعي خلفا واصلا وقد يقال لا امتناع في كون  
الشيعي اصلا من وجه وخلفا من وجه كذلك في التلويح وكذلك